مجلّة جامعة عدن للعلوم الانسانيّة والاجتماعية
EJUA-HS Vol. 4 No. 2 (2023)
https://doi.org/10.47372/ejua-hs.2023.2.264
ISSN: 2708-6275

مقالة بحثية

عجز الميزان التجاري اليمني الأسباب والمعالجات

غالب حسين جواس[1]،* و صالح علي فاضل الصلاحي[2]

[1] قسم الاقتصاد الدولي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة عدن، اليمن
[2] قسم الاقتصاد السياحي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة عدن، اليمن

* الباحث الممثل: غالب حسين جواس؛ البريد الالكتروني: Ghalib.hussain.econ@aden-univ.net

استلم في: 10 يونيو 2023 / قبل في: 26 يونيو 2023 / نشر في: 30 يونيو 2023

المُلخّص

تهدف الدراسة للتعرف على الميزان التجاري باعتباره أحد الموازين الهامة التي تسعى جميع دول العالم لتحسين تكوينه من خلال الزيادة في الصادرات وتحسين نوعيتها والحد من الواردات مع تغيير في تركيبتها لصالح المدخلات الصناعية المصدرة. كما ان الميزان التجاري يعبر عن الفرق بين الصادرات والواردات خلال سنه كامله، حيث يبين إذا كان الدولة لديها فائض في ميزانها التجاري أو عجز في تجارتها الخارجية. ومن هذا المنطلق فإن هذه الدراسة تتطرق إلى تقدير وقياس حجم التجارة الخارجية خصوصا أن اليمن تقع ضمن مجموعة الدول النامية ذات الدخل المنخفض، إذ تمتلك موارد اقتصادية غير مستقلة. وتشير اهم نتائج هذه الدراسة إلى أن الميزان التجاري اليمني كان متذبذب خلال الفترة (2000-2015) ما بين الفائض والعجز، إذ كان موجبا للفترة (2000-2006) لكنه تراجع في السنوات اللاحقة ليتحول الفائض إلى عجز لعدة أسباب منها: التراجع الكمي لحجم الصادرات من النفط والغاز باعتبارها سلع خام تخضع اسعارها للسوق العالمية وهذا انعكس سلبا على مكون الصادرات المرتكز على مواد خام غير مصنعه التي تتميز اسعارها بعدم الاستقرار، ولم تشهد الصادرات غير النفطية اهتمام ملحوظ من قبل السلطات الحكومية سواء الزراعية أو الصناعية مما أدى ذلك إلى خلل في الميزان التجاري، رافق ذلك انعدام خطه وطنيه استراتيجية للتصدير وتحديد اهداف قريبة وبعيدة لتحريك عجلة الصادرات غير النفطية، والعمل على استخراج الثروات الكامنة التي تزخر بها بلادنا.

الكلمات المفتاحية: عجز الميزان التجاري، الميزان التجاري اليمني، ميزان المدفوعات.

المقدمة:

تهتم كثير من دول العالم بميزانها التجاري عن طريق زيادة الصادرات وتحسين نوعيتها وتغيير تركيبتها لصالح الصناعات التصديرية بدلاً عن الاعتماد على المواد الأولية (المواد الخام) التي لا تحقق قيمة مضافة، كما تمارس هذه الدول دوراً في تغيير تركيبة هيكل الواردات لصالح المدخلات الصناعية، وعليه فإن هذه الدراسة تحاول التركيز على هيكل الصادرات التي تنتجها الجمهورية اليمنية بغرض التصدير, سواءً تلك المتجهة إلى دول الجوار أو إلى العالم الخارجي, وذلك بهدف معرفة نسبة السلع الأولية ومكوناتها ونسبة السلع المصنّعة وهكذا فيما يخص الواردات.

وإذا ما نظرنا إلى ما تمتلكه اليمن من مخزون في الموارد الطبيعية والبشرية نجد أن البعض منها غير مستغل، فيما لو تم استغلال تلك الثروات قد يمكّنها من تحقيق فائض في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، ولن يتحقق ذلك ما لم تكن هناك إرادة سياسية لصنع سياسات جديدة تسخّر كل إمكانيات عناصر الإنتاج المتاحة بكفاءة عالية لخدمة التنمية الاقتصادية -الاجتماعية.

تركز هذه الدراسة في محتواها في البحث عن أسباب العجز في الميزان التجاري اليمني وسبل معالجته خلال فترة الدراسة، وقد اشتملت هذه الدراسة على ثلاثة مباحث، يناقش المبحث الأول مفهوم الميزان التجاري، أهميته ومكوناته، وفيما يخص المبحث الثاني فهو يناقش تحليل الميزان التجاري اليمني بمكوناته الصادرات والواردات اليمنية، والمبحث الثالث والأخير يقدم رؤية حول سبل تحسين الميزان التجاري اليمني عن طريق جملة من السياسات الاقتصادية العامة وأخرى تجاه الصادرات والواردات.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تبيان مصادر الصادرات والواردات المكونة للميزان التجاري اليمني، ومعرفة حجم السلع المصّدرة والمستوردة ومقدار الفائض والعجز والوقوف أمام العوامل المؤثرة عليه سلباً وايجاباً، وتحليلها واختيار الطرق التي تساعد على تحسين الميزان التجاري اليمني وتجاوز العجز باستخدام السياسات الاقتصادية المتاحة.

أهداف الدراسة:

تهدف إلدراسة الى تشخيص الميزان التجاري اليمني في مراحل الدراسة، تحليل تطور الفائض أو العجز، أسباب تلك التغيرات وتحليلها وتبيان أسبابها وتقديم الرؤى الممكنة حسب وجهة نظر الباحثيّن لمعالجتها.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لدراسة الظاهرة وتحليل أسبابها وطرق معالجتها بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي والتاريخي.

حدود الدراسة:

تحدد الدراسة البعد المكاني في إطار الجمهورية اليمنية أما الحدود الزمانية فتشمل الفترة (2000-2015).

مشكلة الدراسة:

شهد الميزان التجاري اليمني تطورات غير متوازنة بين الصادرات والواردات اتسم بالتغير المعبر عنه بالعجز احياناً والفائض احياناً اخرى وبناء على ما تقدم فأن مشكلة الدراسة تتلخص في الاجابة على الاسئلة التالية:

1- ماهية السلع المصّدرة والمستوردة ومكوناتها، إذ تشير الإحصائيات إلى أن الصادرات ظلت لفترة زمنية طويلة تفوق الواردات؟

2- ماهي أسباب تغيّر نسبة الصادرات إلى الواردات وازدياد العجز في الميزان التجاري اليمني؟

المبحث الأول

مفهوم وأهمية الميزان التجاري

مفهوم الميزان التجاري:

يعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة، وتكمن قيمته في تحليل مكوناته وليس في قيمته المطلقة، لهذا لا بد من معرفة نوعية كل من مكوناته وهيكلته، أي نسبة المواد الأولية أو المواد نصف المصنّعة أو المواد المصنّعة إلى إجمالي الصادرات أو الواردات، ويعرّف الميزان التجاري بأنه: يمثل (إجمالي قيمة صادرات الدولة وأجمالي وارداتها والفرق بينهما خلال فترة زمنية محددة وعادةً ما تكون سنة، فعند ما يكون الفرق موجباً تزيد مدخرات المجتمع وقدرته على التنمية، وعند ما يكون سالباً تقل المدخرات وتضعف التنمية، بالإضافة إلى إنه يشكل أهم فقرات ميزان المدفوعات) **(كرم، 1989، ص 62-69)** ، كما يعرّف الميزان التجاري بأنه: (الفرق بين قيمة واردات بلد ما خلال فترة زمنية معينة وقيمة صادراتها) **(البعلبكي، 1991)**.

ويحدث الفائض في الميزان التجاري عندما يكون حجم وقيمة الصادرات في دولة معينة أكثر من حجم وقيمة وارداتها، كما يحدث العجز في الميزان التجاري عندما يكون قيمة الصادرات في دولة معينة أقل من قيمة وارداتها، أو لا يغطي قيمة واردات هذه الدولة، وهو ما يحدث عند العجز في الميزان التجاري خلال السنة.

والميزان التجاري بوصفه جزءً من ميزان المدفوعات فهو يتكون من جانبين الجانب المدين والجانب الدائن، وهو جزء من الحساب الأول في ميزان المدفوعات المسمى "الحساب الجاري" الذي يشتمل على كلٍ من حساب التجارة السلعية أو المنظورة "visible" صادرات وواردات سلعية وحساب التجارة غير المنظورة "Invisible" أو الخدمات، أي المدفوعات مقابل الخدمات الذي يقدمها المقيمون في الدول الأخرى (الأجانب) إلى مواطني الدولة، والمتحصلات مقابل الخدمات التي يقدمها المقيمون في الدولة إلى المقيمين في الدول الأخرى.

والتجارة السلعية تشمل جميع السلع التي يمكن رؤيتها ولمسها عبر النقاط الجمركية سواءً البحرية أو الجوية أو البرية، وتشمل الآلات والمعدات والسلع الغذائية والبترول... وغيرها، اما تجارة الخدمات لا تدخل ضمن الميزان التجاري لكنها جزء من الحساب الجاري وتشمل: خدمات السياحة، التأمين، النقل، العمل ورؤوس الأموال، ويدخل في الحساب الجاري أيضاً التحويلات من جانب واحد مثل الهدايا الشخصية والمنح بين الدول وتحويلات المغتربين.

إن الحديث عن قطاع العالم الخارجي خصوصاً صافي الصادرات (X_n=X-M) يبين كيف يؤثر الطلب الأجنبي على مستوى الدخل والناتج، وكيف تؤثر الصادرات والواردات في مستوى الدخل والناتج **(خليل، 1994، ص200)**، فالصادرات الصافيةX_n هي التي تقيس مقدار الجزء من الناتج النهائي الذي يحصل عليه العالم الخارجي، كما ان الواردات الإجمالية (M)يتم طرحها من الصادرات الإجمالية (X) وذلك عند قياس الناتج القومي الإجمالي، حيث إن الإنفاق الاستهلاكي (C) والإنفاق الاستثماري (I) والإنفاق الحكومي (G) إنما هو إنفاق على السلع والخدمات المحلية والأجنبية, لذلك فإن (C+I+G) لا يقيس مقدار الإنتاج من السلع النهائية المنتجة محلياً، وإنما يقيس هذا الجزء مضافاً اليه انتاجاً مساوياً في المقدار للواردات الأجنبية الإجمالية.

إن قياسنا للإنفاق الكلي للقطاعات الثلاثة يتضمن واردات إجمالية من السلع والخدمات، وهذا يعطينا متطابقة الإنفاق الكلي، ومن ثم يعطينا متطابقة الناتج القومي الإجمالي (GNP) أي أن:

$$GNP = C+I+G+ (X-M)$$

كما أن الناتج المحتسب سوف يرتفع من فترة إلى أخرى كلما ازدادت الصادرات الإجمالية (X) أو كلما انخفضت الواردات الإجمالية (M)، وكل من هذين الحدثين يؤديان إلى زيادة في الصادرات الصافية أو العكس، وفي هذا السياق لا بد من البحث عن العوامل التي تحدد (ترتبط) بالصادرات والواردات.

فالصادرات في دولة ما إنما تتوقف بالإضافة إلى مستويات الأسعار في الداخل والخارج والتعرفة الجمركية والسياسة التجارية للدولة ولبقية دول العالم المتعامل معها وأسعار الصرف، بالإضافة إلى ذلك تتوقف على مستوى الدخل في الدول الأخرى.

ومما سبق يمكننا القول إن العوامل المؤثرة على صادرات البلد لا تتوقف على عوامل راجعة لحالة الاقتصاد القومي داخل الدولة، إنما تعود لعوامل ترجع أساساً إلى الخارج، في ظل فرضية ثبات بعض المتغيرات كأسعار الصرف , التعرفة الجمركية والسياسات التجارية.

لهذا فإن إجمالي الصادرات إنما تتحدد بعوامل خارجية، ومن هذا المنطلق تعتبر الصادرات الإجمالية متغيراً مستقلاً وتتوقف قيمتها في أي فترة زمنية على قوى خارجية.

أما بالنسبة للواردات فإن العوامل المؤثرة فيها ترجع بدرجة كبيرة إلى عوامل داخلية، بافتراض ثبات كل العوامل المؤثرة عدا مستوى الدخل والذي يمثل في تقديرنا أهم عامل، فزيادة الدخل يزيد الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري ومع هذا الازدياد بهذين المتغيرين فإننا نتوقع أن جزءاً من هذا الإنفاق سيتوجه لاستيراد السلع والخدمات، بمعنى أن هناك علاقة خطية بين الدخل والاستيراد أي أن:

$$M= M_a + MY$$

حيث تمثل M_a الإنفاق المستقل للاستيراد، MY هو عبارة عن الميل الحدي للاستيراد ونرمز له بالرمز (Marginal propensity to Import) (MPM)

وهو عبارة عن التغيّر في الاستيراد الناتج عن التغيّر في الدخل، فعندما يكون M>X معناه هناك عجز في الميزان التجاري وبالتالي فإن الدول النامية في هذه الحالة تعاني من عجز في ميزان المدفوعات وعجز في الموازنة العامة.

إن الزيادة في الواردات سوف تصطدم عاجلاً أو آجلاً بصعوبات ويسبب تضخماً، وتسعى هذه الدول الى تحقيق معدلات أعلى للتنمية عما يسمح به دخلها الحقيقي ومدخراتها من هذا الدخل، وهدف هذه الدول هو توجيه جزء كبير من الدخل إلى الاستثمار المحلي والخدمات الحكومية.

أهمية الميزان التجاري:

تنبع أهمية الميزان التجاري من كونه أحد مكونات ميزان المدفوعات الذي يعتبر من أهم الأدوات التي تستعين بها السلطات السياسية والاقتصادية في الدولة في رسم سياساتها الاقتصادية نظراً للارتفاع الملحوظ في حجم التبادل التجاري الدولي، وتزداد أهمية الميزان التجاري من كونه المرآة التي من خلالها تستطيع الدولة تقييم مقدار حجم وقيمة السلع المصدّرة والمستوردة وتحديد نوعيتها خلال فترة زمنية محددة، كما يبين مقدار التطور في هذا الميزان سواءً سلباً أو إيجاباً، ويكشف مدى حجم التبادل السلعي بين الدولة المعنّية وبقية دول العالم.

إن ازدياد اهتمام الدول بموازينها التجارية ينبع من أهميته باعتباره وجه الدولة أمام العالم الخارجي، فالدولة التي تتمتع بميزان تجاري قوي يعني ذلك وجود فائض لديها من العملات الأجنبية وتستطيع تلك الدولة ذات الفائض الاستفادة منه إما بزيادة وارداتها من السلع الرأسمالية التي تعمل على تحسين القطاعات الإنتاجية القائمة أو التوسع في مشاريع استثمارية جديدة، وكثير من الدول ومنها اليمن لا تعمل على الاستفادة القصوى من فوائضها المالية، بمعنى أن هناك إمكانية لدى البلد ذات الفائض المالي من تحويله إلى قطاع الاستثمار في المجالات الإنتاجية بدلاً من توجيهه إلى استيراد السلع الاستهلاكية أو الكمالية التي لا تفيد البلد على المدى الطويل.

كما قد يعني وجود الفائض أن تتمتع البلد بمستوى معيشي أكثر استقراراً، لأن زيادة الطلب على صادرات الدولة قد يؤدي إلى زيادة أسعار منتجاتها المحلية وقد تنعكس بآثار عكسية فيزيد الاستيراد من الخارج بحجة انخفاض أثمانها.

والعكس عندما تزيد واردات الدولة عن صادراتها قد تضعف سمعتها وموقفها العام أمام الخارج فيصير الميزان التجاري بمثابة جرس إنذار للسلطة السياسية على اتخاذ التدابير الضرورية للحد من الواردات التي قد تضر بسمعتها الدولية، فتزيد مديونيتها إلى الخارج مما يجعل العالم الخارجي يمارس سياسات تدخليه ضدها قد تنعكس سلباً على سياستها الداخلية مستقبلاً وتعيق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتمارس عليها ضغوطاً سياسية مختلفة، واستمرار هذا الوضع بالتأكيد سيضعف مركزها في الاقتصاد الدولي وتضعف سمعتها الاقتصادية الدولية.

مكونات الميزان التجاري:

يتكون الميزان التجاري من مكونين أساسين فقط هما الصادرات والواردات، ويمكن لنا توضيح ذلك كما يأتي:

أولاً: الصادرات:

تمثل الصادرات المظهر الفعال في العلاقات الاقتصادية الدولية، وتتركز فعاليتها في كونها مرآة تعكس نشاط قطاعاتها الإنتاجية والخدمية إلى جانب كونها مصدراً رئيسياً للمتحصلات من النقد الأجنبي، مما يجعلها عنصراً مؤثراً في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، من هنا يمكن القول إن الصادرات هي مجموعة السلع ذات المنشأ المحلي الموجهة أو المرسلة بصفة تجارية إلى خارج حدود الدولة **(فرجاني، 2000، ص31)**. إن تعريف الصادرات قد يتصف بالعمومية نظراً لوجود صادرات من منشأ أجنبي قد يعاد تصديرها من هذه الدولة إلى دول أخرى، كذلك هناك صادرات غير منظورة مثل السياحة التي تقيَّد حصيلتها في باب الصادرات، رغم أنها تمثل عملية استجلاب أكثر منها عملية تصدير، كما تعرّف الصادرات بأنها " عبارة عن مجموعة السلع والخدمات ذات المنشأ المحلي الموجهة للأسواق الخارجية، أو تلك السلع والخدمات المعاد تصديرها إلى الخارج الموفرة للقيمة المضافة" **(حاتم،1986، ص9)**، وتنقسم الصادرات السلعية إلى عدة تقسيمات طبقا للمعيار المتبع , وهناك عدة معايير في مقدمتها:

- **المعيار المادي:** وبموجبه تقسم الصادرات إلى صادرات منظورة وهي الصادرات السلعية، وصادرات غير منظورة وهي الصادرات الخدمية.
- **معيار القيمة المضافة:** وتشمل الصادرات الزراعية وهي التي لم تجر عليها عمليات تحويلية، وصادرات صناعية وهي تلك الصادرات التي تجري عليها بعض العمليات التحويلية، مما يؤدي الى ارتفاع قيمتها المضافة.

ويعبَّر تركيب الصادرات السلعية عن طبيعة تركيب الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، فكلما تنوعت مكوناته السلعية وتوزعت أهميتها النسبية على عدد من السلع الصناعية المصدرة دل ذلك على تطور هيكل الإنتاج وقلّة المخاطر التي تواجهها سلّة الصادرات في الحصول على النقد الاجنبي، وعلى عكس ذلك فكلما انخفضت أهمية الصادرات من السلع المصنعة دل ذلك على عدم تطور الهيكل الإنتاجي **(زين الدين،2000، ص20)**. وتشكل المواد الأولية حصة مرتفعة من صادرات الدول النامية، فتقل حصة الصادرات الصناعية المنظورة.

ومعروف أن الدول النامية لا تتمتع باقتصاد متكامل تستطيع من خلاله توزيع عناصر الإنتاج على القطاعات الرئيسية للاقتصاد بصورة متوازنة بسبب كون هذه الاقتصادات متخصصة في إنتاج وتصدير المواد الأولية، سواء كانت زراعية، أو مواد استخراجية، مما يترتب عليه سلسلة من الآثار والنتائج ساهمت في تحديد الهيكل الاقتصادي لهذه البلدان، وفي مقدمتها تضاؤل الأهمية النسبية للقطاع الصناعي، وتتكون صادراتها من المواد الخام، ووارداتها من السلع المصنّعة، والنصف مصنّعة والغذاء.

إن هذا الانحراف في بنيان التجارة الخارجية ورّث اقتصاداً متخلّفاً ومشكلات عميقة تقف أمام التنمية الاقتصادية، ويؤدي تخصص الدول المتخلّفة في إنتاج وتصدير المواد الأولية إلى تبعيّة هذه الدول للدول الصناعية، مما يترتب عليها آثار سلبية على بنية التجارة الخارجية لها، كما ان "اختلاف هيكل الصادرات للبلدان النامية يؤدي إلى عدم استقرار أسعار صادراتها في السوق العالمية في المدى القصير، والى اتجاه معدل التبادل الدولي في غير صالحها" **(رشيد،1984، ص34)**.

ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن عدم استقرار أسعار صادرات الدول النامية يرجع إلى عدم استقرار كميات ما ينساب منها من المواد الخام للأسواق الخارجية نتيجة تحكم السوق العالمية بذلك، مما يلحق أشد الضرر بإمكانيات تلك البلدان، وترجع التقلبات في حجم وأسعار الصادرات إلى عوامل تتصل بالعرض والطلب الكلي العالمي.

إن تجارب الدول الصناعية الكبرى تفيدنا في طرق معالجة الأزمات الاقتصادية، وعجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات، ففي الولايات المتحدة الأمريكية عام 1982م في عهد الرئيس ريجان حين ظهر العجز الحكومي لم يؤثر فقط على قطاع الاستثمار بل امتد إلى قطاع الصادرات خصوصاً في ظل الانفتاح الاقتصادي ومرونة أسعار الصرف، حيث يعتبر سعر الصرف أحد المحددات الأساسية لعجز الميزان التجاري.

وفائض الميزان التجاري هو عبارة عن فائض الصادرات على الواردات، وعجز الميزان التجاري إنما هو فائض الواردات على الصادرات، وفي الولايات المتحدة الأمريكية حتى أواخر ستينات القرن الماضي كان هناك توازن بين الصادرات والواردات، وقد حدث في نفس الفترة فائض في الواردات على الصادرات وعجز في الميزان التجاري، وذلك نتيجة للتضخم الذي حدث حينها في الولايات المتحدة الأمريكية والذي أدى إلى رفع أسعار الصادرات وكذلك جعل الاستيراد من الدول الأجنبية أكثر إغراء.

لكن الأمر لم يظل على هذا المنوال , بل إن قانون الدورة الاقتصادية جعل من الميزان التجاري يتأثر كثيراً بأسعار وكمية الصادرات الأمريكية، ذلك الأمر ينتقل إلى باقي الدول بالاتجاه العكسي.

ففي جانب الطلب العالمي الذي يتميز بضآلة المرونة في الأجل القصير في الوقت الذي يتميز فيه عرض هذه المنتجات كذلك بضآلة المرونة، نجد أن كل زيادة أو نقص في الطلب لا تواجهها زيادة أو نقص في حجم العرض مما يعرّض الأسعار لكثير من التذبذبات وعدم الثبات (عدا البترول).

ولعل أهم ما يرتبط بصادرات الدول النامية هو شدة تأثرها بالتقلبات الدورية التي تحدث في العالم الخارجي، بالرغم من ان ذلك ليس نابعاً من داخل تلك البلدان إلّا أن آثاره ضارة عليها.

ففي حالة الانكماش لا يجد الجهاز الإنتاجي في البلدان النامية القدرة على تطوير مكوناته لمواجهة تراجع الطلب العالمي، وبالتالي يحقق الاقتصاد مخزوناً سلعياً أو هبوطاً في الأسعار مما يضاعف حجم الخسائر ويزيد عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات كما أن آثار هذه الاضطرابات لا يؤثر على معدل الاستثمار فقط، إنما ينسحب إلى ميدان الاستهلاك مما يخلق اختلالات بين معدلات الاستثمار والاستهلاك فتفرز آثاراً متعددة **(رشيد، 1984، ص34)**.

ويمكن القول بأن صادرات الدول النامية ومنها بلادنا تتأثر بالطلب العالمي من خلال السياسات المتعمدة من الدول الصناعية عن طريق التلاعب بالأسعار وبكميات التصدير كالتحكم في حجم المخزون، أو فرض قيود على الصادرات أو خلق نزاعات وتوترات في مناطق معينة تعيق انسياب الصادرات أو العكس، بحيث يطرح الفائض في السوق العالمية بأسعار أقل، و كلها أساليب تتخذ للضغط على البلدان المنتجة للمواد الأولية، حيث إن كل إجراء من الإجراءات السابقة يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على معدل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية.

أما من ناحية العرض: نجد أن أثر تقلب حجم وأسعار الصادرات يرجع إلى طبيعة المواد الأولية المصدرة الزراعية أو الاستخراجية لارتباطها المباشر بالظروف الطبيعية، ولا شك أن آثار هذه الظروف تحدد ملامح البنيان الاقتصادي المتخلف في الداخل، بالإضافة إلى تحديد القدرة على الاستيراد، وانخفاض الرصيد من النقد الأجنبي وتعرّض الدولة لبوادر التضخم، فتبدأ السياسة الداخلية تتأثر بها.

ثانياً: الواردات:

اذا كانت الصادرات تمثل الجانب الموجب (الدائن) في الميزان التجاري، فأن الواردات تمثل الجانب السالب (المدين)، وهي عبارة عن تلك السلع والخدمات التي يتم استجلابها من الخارج لغرض الاستهلاك أو الاستثمار، وأصبحت جميع دول العالم دون استثناء لا تستغني عن الاستيراد مهما بلغت درجة تطورها الاقتصادي، وتستورد الدول ما تحتاجه من السلع والخدمات من الدول الأخرى، ولا توجد دولة لها اكتفاء ذاتي، ومع التطور المضطرد في التقدم العلمي والتكنولوجي أضحت جميع الدول تهتم بتجارتها الخارجية خصوصا في ظل المتغيرات السريعة والمتلاحقة في العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث تخصصت الدول النامية ومنها اليمن في تصدير المواد الأولية والحاصلات الزراعية، وتستورد السلع المصنّعة والنصف مصنّعة، فالواردات بعكس الصادرات تؤدي إلى اقتطاع جانب من الدخل القومي يخصص لدفع ثمن تلك السلع بوصفها من العوامل السلبية أي عوامل التسرّب التي تؤدي إلى سحب جزء من القوة الشرائية عن تيار الإنفاق العام مما يؤدي إلى تناقص الدخل أو عدم استمرار تزايده.

وقد تمكنت البلدان الصناعية من تأمين حصولها على ما تحتاج إليه من تلك السلع عن طريق اخضاع تلك البلدان (المتخلفة) لتبعيتها تجارياً ومالياً، ولم تنجح محاولات التصنيع المحدودة في بعض البلدان النامية التي قامت على أساس الإحلال محل الواردات، أو على أساس الإنتاج من أجل التصدير في إحداث تغيير جوهري في بنية نمط التقسيم الدولي للعمل، عدا بعض بلدان جنوب شرق آسيا، وتحاول كثير من دول العالم تخفيض حجم وارداتها من السلع خصوصاً السلع الاستهلاكية لكنها تقف عاجزة أمام حركة التجارة العالمية الهائلة، وعوامل ترتبط بهياكل البلدان النامية التي تتميز بصفة عامة بازدياد معدل النمو السكاني، مما يفرض عليها زيادة وارداتها، حيث إن كثيراً من تلك البدان ومنها اليمن تزيد معدل نمو وارداتها عن معدل نمو صادراتها، كما أن صادرات الدول النامية تتميز أيضا بانخفاض معدل أسعارها وبالمقابل تتزايد أسعار وارداتها عاما تلو الآخر، وتتأثر صادرات الدول النامية بالتقلبات الدورية التي تحدث في العالم الخارجي، بالرغم من أن هذا المؤشر ليس نابعا من داخل تلك البلدان إلاّ أن آثاره ضارة عليها، ففي حالة الانكماش مثلا لا يجد الجهاز الإنتاجي في البلدان المتخلفة القدرة على تطوير مكوناته لمواجهة تراجع الطلب العالمي، ومن ثم يحقق الاقتصاد مخزونا سلعياً أو هبوطا في الأسعار مما يضاعف حجم الخسائر.

كما تعاني البلدان النامية من ضعف القدرة التنافسية، حيث إنها تواجه عدداً من التحديات التي تطرحها البيئة العالمية الجديدة (حركة التجارة العالمية المتزايدة في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية التي يشهدها العالم في الوقت الراهن).

ميزان المدفوعات:

يعتبر حساب يشتمل على جميع المقبوضات التي تحصل عليها دولة ما من الدول الاخرى، ويوضح جميع مدفوعاتها لتلك الدول خلال فترة زمنية محددة (سنة) مثلاً وهذا الحساب يعطي وصفاً دقيقاً ومنتظماً لتسلسل عمليات القبض والدفع بين دولة ما والعالم الخارجي' ويقوم هذا الميزان على اساس محاسبي بسيط هو مبدا القيد المزدوج، ولابد من تحقيق التوازن المحاسبي في ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات هو حساب شامل لأجمالي المدفوعات والمقبوضات للسلع والخدمات والاموال ومن النادر ان يتوازن جانبا الايرادات والمدفوعات فقد يكون هناك فائض في حالة زيادات الإيرادات عن المدفوعات والعكس يظهر العجز.

وتسع جميع الدول لأن يكون ميزان مدفوعاتها موجباً فهو يمثل وجه الدولة امام العالم

المبحث الثاني

تحليل الميزان التجاري اليمني

تبين لنا في المبحث الأول مفهوم الميزان التجاري وأهميته ومكوناته، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى تحليل الميزان التجاري اليمني من خلال الصادرات والواردات التي تشكل أساس تركيب الميزان التجاري.

وقبل أن نتناول موضوع تحليل الميزان التجاري اليمني لابد من الإشارة إلى أهمية التبادل الاقتصادي الدولي ودوره في دفع عجلة الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية، وكما تشير بعض الدراسات إن 75% من التبادل الدولي تحتكره الدول الصناعية المتقدمة، حيث ارتفع نصيبها في التجارة العالمية للسلع والخدمات من 64% عام 1983 إلى 75% عام 1996 إلى 82% عام 2000، وفي مقابل ذلك تحتل الدول النامية نسبة ضئيلة إذ انخفض نصيبها في السنوات الأخيرة من 36% في أوائل الثمانينات الى 18%عام 2000. **(فرجاني،2004، ص31)**

مما سبق يتطلب من الدول النامية ومنها اليمن إيلاء الاهتمام للتبادل الدولي، ورسم الخطط لزيادة معدل الصادرات التي من خلالها تحدد القدرة على الاستيراد، وعليه فإن السياسة الداخلية تبدأ بالعمل بهذه الخطط فتؤثر على اتجاهها المستقبلي وبالتالي تنعكس تلك الخطط في صورة مؤشرات إيجابية لتحسين حصيلة الصادرات الذي يعد مؤشراً أساسياً في صلاحية واستقرار أي تخطيط اقتصادي في المدى الطويل، فالسلطات العامة دائماً ما تحدد مستوى الإنفاق العام والإنفاق الحكومي مما يتوقع الحصول عليه من عوائد الصادرات، ويستمر تراجع الصادرات وعدم ثبات أسعارها واتجاهها كما هو الحال في المدى القصير، أما المدى الطويل سيكون الأثر أبعد وأعمق حينما يتجه معدل التبادل الدولي في غير صالحها ويزيد أثره على التنمية الاقتصادية، ويرجع انخفاض حجم الصادرات وتراخي حصيلتها في الزمن الطويل إلى طبيعة الطلب في الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية، حيث تتحكم في هذا الطلب مجموعة من العوامل أهمها:

1- تسارع التقدم العلمي غيّر من حجم الطلب على السلع الاستهلاكية

2- اتجاه الصناعة إلى صناعات لا تستخدم المواد الزراعية إلاّ في أضيق الحدود، والاتجاه نحو السلع المعمّرة.

3- القيود الكمية والسعرية التي تفرضها الدول المتقدمة على وارداتها من الدول النامية

4- التكتلات الاقتصادية العالمية وضعت قيود على صادرات الدول النامية إليها، وتكمن خطورة تخصص الدول النامية في إنتاج وتصدير المواد الأولية في الدور الذي تقوم به حصيلة الصادرات، وما تعكسه من آثار في هيكل التجارة الخارجية وفي البنيان الداخلي للاقتصاد النامي في وقت واحد، لأن التخصص كان ولا يزال من أهم عوامل السيطرة الاقتصادية للعالم المتقدم على هذه الدول عن طريق تبعية هذه الدول للدول الصناعية، وبذلك يرتبط تخلف الدول النامية بدرجة تخصصها في إنتاج وتصدير المواد الأولية كما هو الحال في بلادنا اليمن الذي تسيطر على الصادرات بنسبة تجاوزت 93% من النفط الخام خلال الفترة (2000– 2005) وبنسبة 85% في الفترة (2006–2010) **(سيف، 2014، ص15)**، وهذا انعكاس لجمود جهازها الإنتاجي وعدم مرونته وعجزه عن استيعاب ما ينتجه من مواد أولية وتحويلها إلى مواد مصنّعة أو نصف مصنّعة.

ويمكن لنا توضيح ذلك من خلال تحليل الميزان التجاري اليمني حسب مكوناته وهي:

تحليل الصادرات والواردات اليمنية:

يعبّر التركيب السلعي للصادرات عن طبيعة تركيب الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي , فكلما تنوعت مكوناته السلعية وتوزعت أهميتها النسبية على عدد من السلع الصناعية وليس الأولية المصدّرة دل ذلك على تطور هيكل الإنتاج وقلّة المخاطر التي تواجهها سلة الصادرات في الحصول على النقد الأجنبي، وعلي العكس من ذلك فكلما انخفضت أهمية الصادرات من السلع المصنّعة دلّ ذلك على عدم تطور الهيكل الإنتاجي **(زين الدين، 2000، ص20)**.

ومعروف أن الدول النامية ومنها اليمن لا تتمتع باقتصاد متكامل تستطيع من خلاله توزيع عناصر الإنتاج على القطاعات الرئيسية للاقتصاد بصورة متوازنة بسبب كون هذه الاقتصادات متخصصة في إنتاج وتصدير المواد الأولية، سواء كانت زراعية، أو مواد استخراجية، وتترتب عليه سلسلة من الآثار والنتائج ساهمت في تحديد الهيكل الاقتصادي، وفي مقدمتها تضاؤل الأهمية النسبية للقطاع الصناعي، وتتكون صادراتها من المواد الخام ووارداتها من السلع المصنعة والنصف مصنعة والغذاء.

ويمكن توضيح ما أشرنا إليه سابقا من خلال الجدول الآتي:

جدول (1): يوضح هيكل الصادرات والواردات اليمنية (2000-2010)

البيان	الفترة الزمنية	الصادرات %	الواردات %
مواد خام بالمتوسط مواد نصف مصنعة مواد مصنعة	2005 - 2000	93.7 1.69 4.51	12.30 29.8 57.9
مواد خام بالمتوسط مواد نصف مصنعة مواد مصنعة	2010 -2006	85.0 2.166 13.11	11.0 25.1 63.9

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي: الجهاز المركزي للإحصاء. كتاب الإحصاء السنوي , لعدد من السنوات (تجميع).

يتضح من البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن اليمن تعاني من انحراف في بنيان تجارتها الخارجية الأمر الذي يجعل الاقتصاد يعاني من التخلف والضعف ويزرع مشكلات عميقة تقف عائقاً أمام التنمية الاقتصادية، فالتخصص الواضح في إنتاج وتصدير المواد الخام ويقصد بها المواد التي لم تجرى عليها العمليات الصناعية أو نصف الصناعية الذي وصل بالمتوسط خلال الفترة (2000–2005) إلى حوالي 93.7%،

وبالذات النفط والغاز قد انخفض في الفترة الثانية (2006-2010) إلى 85% وهذا الانخفاض لا يعني أن هناك تحسّن ملموس قد طرأ على هيكل التجارة ولكن هناك عوامل ومتغيرات أخرى ومنها تغّير أسعار النفط العالمية. وهذا التغير جلب معه آثاراً سلبية على بنية التجارة الخارجية لليمن، حيث إن " اختلاف هيكل صادرات البلدان النامية يؤدي إلى عدم استقرار أسعار صادراتها في السوق العالمية في المدى القصير وإلى اتجاه معدل التبادل الدولي في غير صالحها " **(سيف،2014، ص125)** كما يتضح من خلال الجدول أن هيكل الصادرات المصنعة لم يصل في حده الأعلى إلى13% وحده الأدنى 4.51%. خلال الفترتين (2000-2005)، (2006-2010)

لذلك فالتغير في أسعار الصادرات يرجع إلى عدم استقرار كميات ما ينساب منها من المواد الخام للأسواق الخارجية، نتيجة تحكم السوق العالمية بذلك مما يلحق أشد الضرر باقتصاد بلادنا، إذ بلغ سعر برميل النفط في فبراير 2016 (40 دولار) للبرميل وهذا يعتبر أقل معدل للسعر الأكثر من عشر سنوات، ونظراً لاعتماد الميزانية على قيمة الصادرات من النفط فأن هذا الأمر أوجد خللاً في الميزان التجاري اليمني الذي انعكس سلباً في أكثر المتغيرات الاقتصادية وأهمها الميل الحدي للاستيراد الذي نلمسه عند تحليل الآثار الناتجة عن التوسع في الاستيراد في ظروف انخفاض كمية وقيمة الصادرات.

والجدول الآتي يوضح الأسعار العالمية للنفط لعدد من السنوات:

جدول (2): يوضح تطور أسعار النفط العالمية (2001-2012) (دولار/ برميل)

السنة	سعر البرميل النفط	نسبة النمو منسوب لسنة الاساس %
2001	23.4	-
2002	24.6	%105
2003	27.89	%119
2004	37	%158
2005	52.4	%224
2012	113	%216

المصدر: هيثم قاسم جواس: أثر دعم المشتقات النفطية على الموازنة العامة في الجمهورية اليمنية. رسالة ماجستير، ك الاقتصاد، جامعة عدن، 2017، ص. 106

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن تطور أسعار النفط قد زاد خلال الفترة (2001-2005) بمعدل 224% مقارنة بسنة 2001م باعتباره سنة أساس بينما معدل الزيادة في الفترة اللاحقة (2005-2012) بلغ 215.6%، وبصفة عامة فأن نمو أسعار النفط العالمية للفترة (2001 -2012) قد زاد بمعدل أكثر من 482% مما يدل على التغيّر المتسارع في أسعار النفط العالمية الذي تحكمه سوق النفط الدولي، نظراً لاعتماد بلادنا في جزء كبير من ميزانيتها على النفط والغاز الذي يشكل نسبة كبيرة من الصادرات.

وكثير من الدول النامية تسعى بالوصول إلى معدل أعلى للتنمية بما يسمح به دخلها الحقيقي ومدخّراتها من هذا الدخل، وهدف هذه الدول هو توجيه جزء كبير من الدخل الأصلي للاستثمار المحلي، والخدمات الحكومية مع الاحتفاظ بمستوى مقبول من نصيب الفرد من الاستهلاك، وفائض في الواردات قد يساعدها على تحقيق ذلك، لكن هذه الدول لم تنجح نظراً لامتلاكها كميات محدودة من العملة الأجنبية ولا توجد لديها مقدرة على تمويل عجز الواردات وعجز الميزان التجاري مما يزيد الوضع تعقيداً، عند ما لا يسخّر الإنفاق الحكومي لصالح الإنتاج ويكون فيه كثير من الإسراف وضعف الإنتاجية وتوجيه جزء منه لدعم السلع ونفقات الإدارة إذ يؤدي ذلك إلى زيادة في الاستهلاك، وارتفاع في الأسعار، كما أن كثيراً من هذه البلدان مدينة للخارج بخدمات الديون التي تزيد من أعباء ميزان المدفوعات، وأن العلاج الممكن والوحيد هو استخدام السياسات المالية ومنها زيادة الضرائب (T) والمدخّرات (S)عبر سعر الفائدة أو كليهما معاً، لان ذلك يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك، وهذا معناه تخفيض الطلب على السلع المستوردة, مما يؤدي إلى خفض الواردات إلى مستوى الصادرات. ففائض (M) على (X) يمكن إزالته عن طريق زيادة (S+T) وتخفيض (M).

وهذا الأمر يظهر في برامج الاصلاح الذي يقترحها صندوق النقد الدولي الذي يدعو إلى تخفيض الإنفاق الحكومي وإلغاء الدعم الذي يؤدي إلى تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات وتخفيض الاستهلاك (C)، كما يطالب الصندوق برفع سعر الفائدة حتى تزيد المدخّرات ويطالب بتعويم العملة وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية، حيث إن سعر الفائدة سيؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة المحلية وزيادة التحويلات مما يؤدي مستقبلاً إلى رفع سعر العملة.

إن غياب السياسات الداخلية والخارجية الداعمة والمساندة في كثير من القطاعات تؤثر على الميزان التجاري سلباً نتيجة تركيب الصادرات السلعية بنسبة كبيرة على النفط والغاز الذي يوجه إلى الخارج، وسنوضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (3): يوضح الميزان التجاري اليمني (2000-2015م) (مليون دولار)

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	ميزان المدفوعات
2000	3797.2	-1484.4	2312.8	1388.5
2001	3366.9	-2600.4	766.4	653.2
2002	3584.2	-2805	779.2	597.4
2003	4012.2	- 3428	584.1	335.6
2004	4675.7	-3858.6	817.1	532.3
2005	6413.2	-4712.9	1700.3	584.4
2006	7316.4	-5926.1	1390.3	1446.5
2007	7047	-7490.3	-443.3	139
2008	8976.9	-9333.8	-356.9	601.6
2009	5855	-7867.8	-2012.8	- 1289.9
2010	7118.1	-8700.5	- 482.4	-905.3
2011	9116.7	-8542.5	- 574.2	-1398.2
2012	7808.3	-11354.5	-3546.2	-1602.9
2013	7841.3	-10755.9	-2914.6	-828
2014	3174.3	- 9600	-6425.7	-693,9
2015	203.9	-6500	-4296.1	- 2598,1

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي: الجهاز المركزي للإحصاء. كتاب الإحصاء السنوي. (للأعوام 2010-2014) - البنك المركزي اليمني – القطاع الخارجي: التقرير السنوي، الباب الخامس ص61 (02014/ 2015)

يبين الجدول اعلاه أن ميزان المدفوعات كان موجباً للفترة (2000- 2008)، حيث زادت الصادرات خلال هذه الفترة بنسب متفاوتة منذ بداية التحليل عام 2000م حتى عام 2008م،لكنها انخفضت عام 2009م وتحول الفائض الى عجز إذ بلغ – 693,9 مليون دولار عام 2014 وبما نسبته 2,1 % من الناتج المحلي الاجمالي وتطور هذا العجز في الميزان الكلي للمدفوعات ليصل الى – 2598,1 مليون دولار وبنسبة 9,7 % الى الناتج المحلي الاجمالي بسبب انخفاض صادرات النفط، اذ تشير الاحصائيات الى ان اليمن يعاني من انخفاض لصادراته النفطية عاماً بعد عام، كما تشير احصائيات صندوق النقد الدولي بأن انتاج النفط يسهم بنسبة 30% من الناتج المحلي الاجمالي وأكثر من 75% من ميزانية الحكومة اليمنية، وكما هو واضح من الجدول بأن الزيادة السنوية للصادرات قد قابلها زيادة سنوية للواردات، إذ زادت الواردات بين عام (2000 - 2010) بمعدل 586% بينما الصادرات زادت بمعدل 187.4%. إن ازدياد الصادرات لم ينتج عنه تغيّر ملموس في مكونات عناصر الإنتاج المصدّرة، ويعود ذلك إلى ازدياد اسعار النفط العالمية، ذلك الأمر ساعد على ازدياد الواردات بمعدل أكبر من زيادة الصادرات التي شكّلت المنتجات النفطية والغاز نسبة أكبر من 90%، كما أن مكونات الواردات لم يغلب عليها الطابع الإنتاجي بل كانت النسبة الأعلى منها سلع استهلاكية وغذاء، وكثيرة هي الدول التي يزيد فيها معدل الواردات عن معدل الصادرات بسبب قيام تلك البلدان باستيراد الآلات والمعدات اللازمة لتكوين وسائل الإنتاج، وكذلك السلع المستخدمة كعناصر إنتاج لإنتاج سلع جديدة، بالإضافة إلى السلع الرأسمالية، لكنه سرعان ما يتغير ذلك لصالح الصادرات ذات المكون الصناعي كما هو في بلدان جنوب شرق آسيا.

ومن خلال تتبعنا لقيمة الصادرات والواردات كما في الجدول نلاحظ انعكاس تلك المكونات على الميزان التجاري. إذ إن الميزان التجاري اليمني كان موجباً منذ عام (2000 - 2006)، وقد بلغت أعلى قيمة له عام 2005م بنسبة مقدارها 73.5% عن عام 2000م، ثم تغيّر الوضع منذ عام 2007م إلى نهاية 2015م، إذ كان سالباً ويعود ذلك للعوامل السابق ذكرها.

وللتوضيح أكثر من خلال الجدول التالي:

جدول (4): يوضح معدل تغطية الصادرات للواردات خلال الفترة (2001-2015) (مليون دولار)

السنة	الصادرات السلعية	الواردات السلعية	معدل التغطية (%)
2001	3366.9	-2600.4	129.5
2002	3584.2	-2805	127.8
2003	4012.2	-3428.1	117
2004	4675.7	-3858.6	121.2
2005	6413.2	-4712.9	136
2006	7316.4	-5926.1	123.5
2007	7047	-7490.3	94.1
2008	8976.9	-9333.8	96.2

74.4	-7867.8	5855	2009
81.8	-8700.5	7118.1	2010
106.7	-8542.5	9116.7	2011
68.8	-11354.2	7808.3	2012
72.9	-10755.9	7841.3	2013
66,8	-11776,9	7862,2	2014
17,4	-8309,2	1444,2	2015

المصدر: - وزارة التخطيط والتعاون الدولي: الجهاز المركزي للإحصاء. كتاب الاحصاء السنوي لعدد من السنوات.
- البنك المركزي اليمني , التقرير السنوي (2014) ص 42.

بالعودة إلى الجدول أعلاه المبني على معدل تغطية الصادرات للواردات لليمن, ومعدل التغطية هو عبارة عن الصادرات الصادرات ÷ الواردات ×100 نجد انفسنا أمام أرقام تعكس مستوى قدرة الصادرات لتغطية متطلبات الاستيراد ولو تمعنا أكثر في مكونات الصادرات كما أسلفنا نجدها غالباً منتجات خام بينما الواردات منتجات استهلاكية في الغالب, ففي حين كان معدل التغطية منذ عام (2001- 2006) موجباً، فالحال تغير بعدها إلى عام 2015 إذ أضحت اليمن غير قادرة على المحافظة على توازن ميزانها التجاري، ولو بحثنا في الأسباب الحقيقية لوجدناها اسباباً بنيوية تعود إلى طبيعة الاقتصاد الوطني المتخلف والغير متجدد، والمعتمد في هيكله على الصادرات من السلع الأولية.

ومن اجل المقارنة يمكن لنا أن نأخذ قراءة الميزان التجاري الكوري خلال الفترة (1965-2004)

وفقاً للجدول الآتي:

جدول (5): يوضح تطور الميزان التجاري الكوري (1965-2004) (مليار دولار)

السنة	الميزان التجاري
1965	- 288
1979	- 5.2
1988	- 4.2
1996	- 11.4
2003	15.5
2004	29.75

المصدر: عبد الحافظ الصاوي: التجربة الكورية. مجلة الوعي الإسلامي , الكويت , العدد 453 سبتمبر 2004 , ص 123

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن الميزان التجاري الكوري ظل سالباً لعدة سنوات، حيث بلغ العجز في العام 1965م 288 مليار دولار لكنه سرعان ما انخفض في العام 1988 إلى 4,2 مليار دولار وفي العام 1996 الى 11,4 مليار دولار، وفي السنوات اللاحقة 2003، 2004 تحول العجز إلى فائض كما هو مبين بالجدول أعلاه. وهذا يعني أن الحكومة الكورية أسهبت في الاقتراض من الدول والشركات الدولية بالذات اليابان من أجل بنا القاعدة المادية والتقنية للحكومة، وسرعان ما تغير الحال من العجز إلى فائض خلال فتره وجيزة بسبب التوجه إلى التصنيع من أجل التصدير.

تواجه الدول المتطلعة إلى المستقبل ومنها كوريا عوائق كثيرة أمام تقدمها الاقتصادي، فتلجأ إلى الاستدانة لفترات زمنية معينة، فتستورد السلع الرأسمالية لإنتاج وسائل الإنتاج والمدخلات الصناعية والمواد الخام اللازمة للتصنيع.

ولدراسة مكون الصادرات في بنيان التجارة الخارجية اليمنية للفترة (2001-2013) لمعرفة نسبة الصادرات إلى إجمالي حجم التجارة اليمنية، فعند زيادة مكون الصادرات عن 50% دل ذلك على تعافي ميزان التجارة الخارجية والعكس صحيح كما في الجدول الآتي:

جدول (6): نسبة الصادرات السلعية في اليمن الى إجمالي حجم التجارة 2001-2015 (مليون دولار)

السنة	الصادرات	التجارة الخارجية	نسبة الصادرات في التجارة الخارجية (%)
2001	3366.9	5967.3	56.4
2002	3584.2	6389.2	56.1
2003	4012.2	7440.3	54
2004	4675.7	8534.3	54.8
2005	6413.2	11126.5	57.6
2006	7316.4	13242.5	55.2
2007	7047	14537.3	48.5

2008	8976.9	18310.7	49
2009	5855	13722.8	42.6
2010	7118.1	15818.6	45
2011	9116.7	17659.2	51.6
2012	7808.3	19162.8	40.7
2013	7841.3	18597.2	42.1
2014	7862,2	19639.1	40
2015	1444,2	9753,4	14,8

المصدر: -وزارة التخطيط والتعاون الدولي: الجهاز المركزي للإحصاء. كتاب الإحصاء السنوي (لعدد من السنوات)
- البنك المركزي اليمني التقرير السنوي 2010 ص 43

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة الصادرات في التجارة الخارجية خلال الفترة (2001-2006) كانت تفوق 50% لكنها تراجعت خلال السنوات (2007-2015)، حيث بدأت تنخفض تدريجياً لحين بلغت أقل معدل لها عام 2012 بنسبة 40.7%, لكن هذا الانخفاض زاد عام 20015 اذ بلغ 14.8% ويعتبر اقل معدل تشهده التجارة الخارجية اليمنية بسبب الحرب الدائرة في اليمن، وهذا معناه أن عجز الميزان التجاري اليمني يتجه إلى الانحدار، نتيجة زيادة الاستيراد للسلع الكمالية والترفيهية، إذ لم تقم الحكومة بواجبها للحد منه أو تحديد ضوابط للاستيراد، ومضاعفة هذا العجز لها آثار سلبية على سمعة الاقتصاد اليمني مستقبلاً.

جدول (7): نصيب الفرد من الصادرات والواردات اليمنية خلال الفترة (2004-2015)

السنة	الصادرات (مليون دولار)	الواردات (مليون دولار)	نصيب الفرد من الصادرات (دولار)	نصيب الفرد من الواردات (دولار)	معدل تغطية الصادرات/الواردات %
2004	4675.7	-3858.6	237.5	196	121.2
2005	6413.2	-4712.9	320.9	235.8	136
2006	7316.4	-5926.1	350	283.5	123.5
2007	7047	-7490	327.1	347.7	94.1
2008	8976.9	-9333.8	404.4	420.5	96.2
2009	5855	-7867.8	256	344.1	74.4
2010	7118.1	-8700.5	301.8	369	81.8
2011	9116.7	-8542.5	374.9	351.4	106.7
2012	7808.3	-11354.5	311.5	452.9	68.8
2013	7841.3	-10755.9	303.4	416.2	72.9
2014	7862,2	-11776,9	295	442	66.8
2015	1444,2	-6309,2	52.6	229.7	22.9

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي , كتاب الاحصاء السنوي (لعدد من السنوات)
- التقرير السنوي الصادر عن صندوق النقد الدولي لعام 2015م (حول اليمن)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نصيب الفرد من الصادرات أعلى من نصيبه من الواردات خلال الفترة (2004-2006)، حيث تغّير الحال عام (2007-2015) لصالح الواردات، وظل في تناقص ماعدا عام (2011)، ويعود ذلك في تقديرنا لأسباب تتعلق بالانخفاض العالمي لأسعار النفط وانخفاض الكميات المصدرة منه، بالإضافة إلى فتح الباب أمام الواردات الكمالية دون إشراف أو رقابة من قبل الدولة.

المبحث الثالث

سُبل تحسين الميزان التجاري

من أجل تحسين قيمة الميزان التجاري لأي بلد في العالم لابد من خلق سياسات اقتصاديه تساعد في إيجاد تحسّن ملموس في اقتصاد تلك البلد، وفي الواقع اليمني يتطلب إسقاط تلك السياسات على واقع الميزان التجاري لليمن، وهو ما يجب أن تقوم به السلطات اليمنية للإسهام في معالجة الخلل القائم في الميزان التجاري، وهذه السياسات يمكن تحديدها فيما يأتي:

أولاً: السياسات الاقتصادية العامة

يلعب التبادل الاقتصادي الدولي دوراً حقيقياً في دفع عجلة الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية، فلم تكن السياسة الخارجية في يوماً ما منفصلة عن بقية السياسات الاقتصادية العامة، فهناك ترابط وتشابك بين كل السياسات القطاعية والتي تحقق التنمية الاقتصادية الاجتماعية. وتأسيساً على ذلك فأن مفهوم التنمية يعتبر أبعد من مفهوم التبادل الإقتصادي الدولي، وذلك لما يتطلّب من استثمارات وهياكل أساسية وبنية تحسين متكاملة، كما أن سبل معالجة عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات يتطلب القيام بجملة من السياسات العامة والسياسات التصديرية، وكذا خطط

وبرامج لتنظيم الاستيراد، وكثير من الدول النامية عملت جملة من السياسات لدعم موازين مدفوعاتها ودعم سياساتها الخارجية، بهدف التغلب على مشكلة العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات لتوفير النقد الاجنبي اللازم لتسهيل معدل التبادل الدولي لصالحها من خلال اتخاذ عدد من الإجراءات والوسائل المختلفة على مستوى الدولة بهدف التأثير على كمية صادراتها وقيمتها ونوعيتها مما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المصدّرة دون الاعتماد على سلعة معينة، ويأتي ذلك من خلال تقديم حوافز سعرية لصالح الصادرات سواءً كانت معدنية، أو زراعية، أو صناعية، وبالأخص الصادرات الصناعية عن طريق وضع مجموعة من الادوات لتحفيز الاستثمار في الإنتاج من أجل التصدير مثل الإعفاءات الجمركية والضريبية على المدخلات المستوردة والإعفاءات الضريبية المباشرة وغير المباشرة على الأنشطة التصديرية مع إعطاء ائتمان تصديري لاستيراد المدخلات الوسيطة اللازمة لصناعة التصدير ودعم مباشر للصناعات التصديرية، وهذا الإجراء بالنسبة لدولة كاليمن بات ضرورة ملحة أمام الحكومة، فعوائد هذا الإجراء تفيدنا في توسيع السوق واستغلال مزايا اقتصاديات الحجم، والعمل على تطوير أساليب الإنتاج وتخصيص الموارد، هذا الأمر يعمل على زيادة حصيلة الدولة من العملة الصعبة، ويقلل من نسبة التفاوت في الدخل وتحقيق معدلات مناسبة في التنمية الاقتصادية وتشغيل الأيدي العاملة، ويساعد على تحسين معدل سعر الصرف.

إن اليمن بموقعها التجاري المتميز ومواردها المتعددة، سواءً المادية أو البشرية فيما لو توفرت إرادة سياسية وتمت الاستفادة والاقتداء بتجارب الدول الناجحة كاليابان وتركيا والنمور الآسيوية، ذلك ممكن أن يحدث تغّيراً ملموساً في تحسين وضع الميزان التجاري وميزان المدفوعات، من خلال التوجه للإنتاج من أجل التصدير، وكما أثبتت التجارب آنفة الذكر بأنه لا مستقبل لأي بلد دون التوجه للتصنيع، باعتبار الصناعة مفتاح التقدم والرقي.

إن البحث عن عناصر القوة في الاقتصاد اليمني من شأنها دفع الصادرات الصناعية إلى الأفضل، حين يتم استغلالها والاستفادة منها وتدعيمها سواءً كانت هذه الفرص مرتبطة بالموقع الجغرافي، النظام السياسي أو البنية الاقتصادية، ويمكن توضيح ذلك فيما يأتي:

- الموقع الاستراتيجي لليمن بين دول العالم ممكن أن يوفر لها العديد من المزايا التي تسهل انتقال الصادرات إلى الخارج بأقل التكاليف، كما تمكنه من إنشاء عدد من المناطق الحرة للمساهمة في تنشيط الصادرات الصناعية وتسهيل الإجراءات وتبسيطها وتوحيد المعاملات، وتتميز اليمن بمينا عدن الدولي الذي يتميز عن بقية الموانئ العالمية بموقعه الإستراتيجي بالإضافة إلى تحسين بنيته التحتية وتعميقه وتجهيزه بمختلف أنواع الرافعات اللازمة لاستقبال جميع السفن خصوصاً سفن الحاويات.
- الإستقرار السياسي الذي يعمل على توفير الأمن والاستقرار ويخلق بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويساعد في نقل التكنولوجيا المتقدمة لكي يساعد الشركات المحلية على اكتساب الخبرة من هذه الاستثمارات بما يضمن لها تحقيق القدرة التنافسية مستقبلاً.
- إصلاح النظام الاقتصادي لتحقيق العديد من المزايا ومنها عجز الميزان التجاري وانخفاض عجز الموازنة العامة للدولة، وانخفاض معدل التضخم وهذه الإصلاحات تشمل تطبيق سياسة تمويلية وائتمانية لتغطية صادرات الصناعات المحلية، ويتم ذلك من خلال إنشاء بنك للصادرات والواردات مما يساعد على خفض تكلفة تمويل الصادرات وإعفاء المصدرين من الرسوم البنكية اللازمة للقيام بالتصدير.
- العمل على تخفيض تكلفة مدخلات التصنيع الموجه للتصدير ابتداءً من خفض تكلفة الطاقة وتكاليف البنية التحتية والمياه والخدمات والتسهيلات الأخرى.
- إصلاح السياسة النقدية من خلال خفض سعر صرف العملة المحلية بهدف زيادة الصادرات وتخفيض سعر الفائدة على القروض الموجهة للاستثمار الصناعي الموجه للتصدير.
- إصلاح النظام المؤسسي من خلال إنشاء مركز لتنمية الصادرات وتفعيل الغرفة التجارية والصناعية، ولجنة العلاقات التجارية الخارجية لتبادل المعلومات التجارية.
- إصلاح القطاع المصرفي بهدف توفير سياسة نقدية بأدواتها المختلفة المحفزة للصادرات وتوفير التمويل اللازم للتصدير وهذه الإجراءات يتم تطبيقها في تركيا في مجال الصادرات **(عبدالرزاق، 2011، 128)** وقد حققت نجاحات كبيرة بفعل التفاعل من كل القوى الفعالة داخل المجتمع.

ثانياً: سياسة تشجيع قطاع الصادرات:

التصدير هدف إستراتيجي، وجميع دول العالم تسعى إلى الاهتمام برفع كفاءته الاقتصادية لما له من أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية وتأثيره في تنمية الدخل القومي، وذلك من خلال توجيه قطاع التصدير لإنتاج السلع المطلوب إنتاجها بمواصفات ونوعيات ومتطلبات واحتياجات الأسواق الدولية القريبة كخطوة اولى.

إن الاهتمام بقطاع التصدير أضحى مهمة ضرورية للدول سواء أكانت متقدمة أم متخلفة من خلال جذب الاستثمارات وتوجيهها إلى القطاعات التصديرية، وهذا يتطلب تخفيض التكاليف للسلع المستهدفة للتصدير, لأن المنافسة في السوق الدولية تؤخذ أشدها، حيث إن التوسع في التصدير يتطلب زيادة إنتاج الصادرات وتنويعه وتطويره وفتح الأسواق الخارجية أمامه، وتتم تنمية الصادرات في الأجلين القصير والطويل, ففي الأجل القصير يتم بنفس الطاقة الإنتاجية بكفاءة تشغيل أكبر وبتكلفة أقل ووضع خطة للإنتاج والاستهلاك على مستوى الدول بحيث تسمح بوضع معايير موضوعية لكل سلعة لتخصيص حصة محدودة للتصدير من الإنتاج الصناعي والزراعي بل والخدمي.

أما في الأجل الطويل فالأمر يتطلب تعديلاً وتغيراً في هياكل الإنتاج نفسها، والتركيز في الخطة الاستثمارية على مشروعات الإنتاج للتصدير في صورة دراسة متكاملة على أن تلتزم قطاعات الإنتاج بهذه الاستراتيجية، وعلى الجمهورية اليمنية إذا أرادت تحقيق تقدم ملموس في زيادة صادراتها وتحسين ميزانها التجاري أن ترفع شعاراً مماثلاً لما رفعته كثير من الدول أمثال (كوريا، ماليزيا، تركيا وتايوان)، وكما رفعته كل من (المانيا واليابان) الإنتاج من أجل التصدير.

وبطبيعة الحال فهناك ترابط وثيق بين أداء المؤسسات الإنتاجية الصناعية وأداء الصادرات الصناعية، وبالتالي فإن زيادة الصادرات الصناعية ورفع معدلاتها لا يتأثر إلا من خلال رفع كفاءة وأداء القطاع الصناعي، وهذا الأمر يتطلب القيام بالمهام الآتية:

1- تحسين الجودة: إن نجاح اليابان في زيادة صادراتها وسد عجز ميزانها التجاري ابتداء بسلوكها كنموذج فريد في تنمية صادراتها, حيث شددت الحكومة على نظم فحص السلع القابلة للتصدير بهدف ضمان جودة الصادرات للأسواق الخارجية للحفاظ على سمعتها التجارية، فوضعت نظام للجودة وعملت ندوات ومعارض ترويج لجودة السلع اليابانية، واليمن كواحد من الدول الرامية الى زيادة صادراتها ولكي ترتقي في مستوى الإنتاج الصناعي في ظل دخولها في منظمة التجارة العالمية من خلال الاستفادة من فترة السماح الممنوحة لها بموجب شروط العضوية في منظمة التجارة العالمية

2-الإطار المؤسسي: يلعب الاطار المؤسسي أهمية كبيرة بالنهوض بالإنتاج وبالذات الإنتاج الصناعي المصدر إلى الخارج , من خلال الترويج عن طريق تأسيس مجلس للتصدير أو هيئة للتجارة الخارجية بهدف تسويق المنتجات اليمنية التصديرية إلى دول الجوار ودول شمال أفريقيا , وإنشاء بنك للصادرات يهتم بشؤون التصدير.

3-تمويل وتأمين الصادرات: إن عملية النهوض بالصادرات وتحفيزها يلزم الحكومة تقديم تسهيلات للمصدرين في مرحلة ما قبل الشحن أو ما بعده مع التركيز على الصادرات الصناعية , وفي مجال التأمين للصادرات يلزم وضع نظام للتأمين لتعويض المصدرين جراء المخاطر التي تواجههم.

وللتدرج في هذا المجال فأن البداية تأتي من الصناعات الصغيرة والمتوسطة فهي الطريق الأمثل لتشجيع المستثمرين المحليين والعرب والأجانب على توسيع هذا النشاط ودعمه، من خلال توفير المؤسسات ذات الكفاءة والنزاهة لإدارته، وإيجاد أجهزة رقابية على أداء الأجهزة الحكومية وإخراجها من دائرة الفساد، وتوفير الإمكانيات اللازمة لدعم المصدرين أو المنتجين من أجل التصدير، وتوفير لهم حزمة متكاملة من حوافز التصدير، وإزالة كافة المعوقات التي من شأنها أن تعيق عملية التصدير مع تبسيط وتيسير الإجراءات المختلفة التي تنهض بعملية التصدير.

إن عجز الميزان التجاري اليمني لم يكن وليد اليوم ولكنه يرجع إلى فترات سابقة، لارتباطه بجملة من عوامل داخلية وخارجية: -

1- العوامل الداخلية: وتتمثل في سيطرة المنتجات النفطية على أكثر من 90% من الصادرات، وحجمها ينخفض عاما تلو الآخر منذ العام 2000م، وهذا بدوره ساهم في بروز العجز في الميزان التجاري، كما أن هذا الانخفاض تزامن مع انخفاض أسعار النفط العالمية التي ساهمت بشكل كبير في استفحال هذا العجز في السنوات الأخيرة، كما ساهمت الاضطرابات السياسية وعوامل داخلية أخرى كثيرة بدور رئيسي في هروب الاستثمارات وتحويل وجهتها إلى الخارج.

2- العوامل الخارجية:

- انخفاض أسعار النفط العالمية والتي تتحكم فيه السوق الدولية، بحيث تعمل الشركات متعددة الجنسية على انخفاض أسعار المواد الخام المستوردة وبشكل متعمد.
- ثانياً الارتفاع المستمر لأسعار الواردات الصناعية الجاهزة، خصوصا أسعار الغذاء والدواء ومستلزمات الإنتاج.
- افتعال الحروب والنزاعات فيما بين الدول، ذلك الأمر يؤدي إلى خلق توترات داخلية وخارجية، وبموجبها تضطر تلك البلدان إلى توجيه جزء كبير من صادراتها لشراء الأسلحة ومستلزماتها.
- وجود التكتلات الاقتصادية الدولية التي تعيق من عملية انسياب السلع والخدمات إلى تلك الدول ومنها بلادنا.
- التطور التكنولوجي المتسارع، ذلك الأمر يتطلب مواكبة ذلك التطور من الجانب الاستهلاكي من خلال اغتنائها تلك التقنية بأسعار خيالية.

ثالثاً: السياسات تجاه قطاع الواردات:

في العصر الحديث أصبح من المستحيل لأي دولة كانت متقدمة أو متخلّفة أن تعيش بمعزل عن بقية دول العالم، حيث أصبح التبادل في التجارة الخارجية سمة من سمات العصر الحديث، وعلى هذا الأساس يتمحور حديثنا في هذا الجانب حول جملة السياسات اللازمة التي تنتهجها الحكومة اليمنية تجاه قطاع الواردات بهدف الاستفادة من فترة السماح قبل انضمام اليمن كعضو في منظمة التجارة العالمية (WTO)، حيث يصبح من الصعوبة بمكان فرض أي نوع من أنواع الرسوم للحد من الواردات السلعية أو الخدمية أو الحد من تدفق رؤوس الأموال بسلاسة ويسر وبدون عوائق.

وتعتبر الواردات بعكس الصادرات إذ تؤدي إلى اقتطاع جزء من الدخل القومي، يخصص لدفع ثمن تلك الواردات بوصفها من العوامل السلبية – أي عوامل التسرب التي تؤدي إلى سحب جزء من القوة الشرائية من تيار الإنفاق العام، مما يؤدي إلى تناقص الدخل وعدم استمرار تزايده **(هاشم، 1985، ص120)**.

وعند زيادة الواردات عن طريق التوسع في الاستيراد في ظل شحّة الدخل، ذلك يؤدي حتماً الى ظهور عجز في الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات، فيترتب عليه هبوط في مستوى الدخل والعمالة، ومن ثم الطلب على السلع، هذا الأمر يؤدي إلى انخفاض جديد في الدخل فتنخفض الواردات، مما يؤدي إلى القضاء على الاختلال السلبي لميزان المدفوعات ويعود إلى التوازن, ويتم ذلك من خلال مضاعف التجارة الخارجية.

إن مهمة الواردات هي إمداد المجتمع بكل احتياجاته من السلع والخدمات التي لا تتوفر مقومات إنتاجها لديه لسد الفجوة بين الإنتاج المحلي والاحتياجات السكانية، بالإضافة إلى احتياجات المجتمع من السلع الرأسمالية التي تعضّد القاعدة الإنتاجية وغير الإنتاجية.

وتعتبر اليمن مستورداً صافياً لمعظم احتياجاته الاستهلاكية وغير الاستهلاكية، فتزداد وارداته سنوياً، فمثلاً الواردات السلعية لعام 2007 وصلت الى (1651) مليار ريال يمني مقابل (1043) مليار ريال يمني عام 2006 وبمعدل زيادة بلغة 58% خلال عام واحد فقط **(وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2010، ص98)**.

إن ازدياد الواردات تعود لأكثر من عامل أهمها زيادة الطلب المحلي المرتبط بالعامل السكاني , بالإضافة إلى زيادة الأسعار العالمية للسلع الأساسية كالقمح والسكر والأرز والزيت، مما تسبب ذلك في زيادة العجز في الميزان التجاري حيث "وصل في العام 2000 إلى (404) مليار ريال وقد انعكست آثاره في مجمل الأوضاع الاقتصادية في اليمن في ظل الانخفاض في الإنتاج النفطي بنسبة 10% سنوياً. **(وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2010، ص99)**

وبناءً على ما تقدم ومن أجل معالجة الخلل في الميزان التجاري، يرى الباحثان بأن اليمن بحاجة إلى اتخاذ جملة من الإجراءات العملية وخاصة في تنظيم عملية الاستيراد، وأبرز تلك الإجراءات تتمثل بالآتي:

- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من التبعية للعالم الخارجي من خلال خفض قيمة وحجم الواردات وتقنينها، وفي الوقت الذي يمثل الطلب الخارجي على القمح مثلاً 90% من إجمالي الطلب، بينما بلادنا تمتلك مساحات زراعية واسعة يمكن الاستفادة منها واستثمارها في مجال الزراعة وخاصة زراعة القمح بكافة أنواعه، وذلك من خلال تشجيع المستثمرين وتقديم التسهيلات اللازمة لهم، وتوفير ما يحتاجوه من مستلزمات ضرورية لإنعاش القطاع الزراعي.
- وللتخفيف من حدة العجز في الميزان التجاري عملت كثير من دول العالم بما فيها دول جنوب شرق آسيا قيوداً على الاستيراد للسلع الكمالية والترفيهية، بما فيها السلع المستهلكة للطاقة وشجعت المستثمرين المحليين والأجانب على الاستغلال الأمثل لاستثمار المناطق الصناعية المتاحة والتسويق لتلك المناطق، مع وضع ضمانات للمستثمرين بأنشاء المشاريع الصناعية وفقاً لخطة تقوم بوضعها الحكومة، أساسها تشجيع الصناعات ذات المدخل المحلي، ويرافق ذلك اهتمام بالعنصر البشري من خلال تحسين جودة التعليم مع التركيز على المعاهد الفنية والتقنية بالتنسيق مع المستثمرين والمنظمات الدولية الداعمة لمواكبة متطلبات سوق العمل.

ويعتبر تأهيل الكادر في بلدنا عنصر ذات أهمية للداخل وللدول المجاورة التي تتميز بشحة العنصر البشري، بحيث يتم تأهيل هذه القوى بشكل يلبي متطلبات تلك الدول وبالكفاءة اللازمة.

- جلب الرأس المال المهاجر من مختلف دول العالم وطمأنته ومنحه كافة الضمانات من خلال إصدار القوانين والتشريعات المنظمة لعملية الاستثمار.
- السماح باستيراد السلع الرأسمالية اللازمة للتصنيع أو للاستثمار في القطاع الزراعي وخصوصاً تلك الموفرة للطاقة ومن بلد المنشأ، وهناك مدخلات لسلع إنتاجية يمكن استخدامها في الإنتاج الصناعي سواءً للسوق المحلية أو لإعادة التصدير من خلال إنشاء المناطق الحرة.
- التوسع في استيراد السلع الوسيطة والمواد الخام المستخدمة في الصناعات التصديرية، أو تلك الصناعات التي تغطي حاجة السوق المحلي للحد من الاستيراد للمواد تامة الصنع ومنح مزايا متنوعة ضمن قوانين محددة لتشجيع مثل هذه الصناعات.

ومن هنا تأتي الحاجة إلى السياسات واستراتيجيات للتجارة الخارجية التي تهتم بتنظيم عملية الاستيراد، نظراً لاتساع الفجوة بين الصادرات والواردات خصوصاً واليمن بحاجة إلى استخدام عوائد الصادرات في خلق عملية التنمية.

النتائج والتوصيات

النتائج:

وفقاً لمعطيات هذه الدراسة نستنتج ما يلي:

- الميزان التجاري اليمني تذبذب بين الفائض والعجز خلال فترة الدراسة، والنتيجة الإيجابية (الفائض) كانت خلال الفترة (1999- 2006) بينما تحول العجز (السالب) بعد تلك الفترة حتى نهاية الدراسة.
- حققت الصادرات نمواً خلال فترة زمنية تجاوزت سبع سنوات، لكن هذا النمو لم يستمر إذ تراجع لاعتماده على صادرات النفط (كسلعه وحيدة) الخاضع أسعاره للسوق الدولية إذ انخفضت الكميات المصدرة منه وأسعاره عالمياً.
- لم يكن للصادرات دور فاعلاً ولم تحظى سياسة تنمية الصادرات باهتمام كافي من الجهات ذات العلاقة بالتصدير، رغم أهمية هذا القطاع.
- مثلت الصادرات من المواد الخام (النفط والغاز) نسبه كبيرة من قيمة الصادرات السلعية وهذا عكس خللاً في بنيتها، لاعتمادها على سلعة وحيدة كون أسعارها تتسم بعدم الاستقرار، والصادرات غير النفطية لم تشهد تحسناً ملموساً في بنيتها سواءً الزراعية أو الصناعية، ذلك الأمر أدى إلى تزايد الخلل في الميزان التجاري.
- لا توجد استراتيجية وطنية للتصدير تتضمن الأهداف القريبة والبعيدة لأنواع الصادرات المستهدفة من أجل مواكبة التطور الحاصل في قيمة الواردات.
- لا توجد خطة استراتيجية لاستخراج الثروات المعدنية او قصيرة أو متوسطة المدى.
- لم تستفد اليمن من تجارب بلدان جنوب شرق آسيا وبقية البلدان السائرة في طريق تعزيز قيمة صادراتها وتحسين نوعيتها، وكثيرة هي البلدان المجاورة التي تسير في هذا الطريق ومنها " أثيوبيا، إرتيريا، السودان التي كانت أشد فقراً من اليمن.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي أسفرت عنها دراستنا هذه، يمكن الإشارة إلى جملة من التوصيات التي يحدونا الأمل بأن تفيد صنّاع القرار والمهتمين في مجال البحث العلمي من الاستفادة منها.

- وضع رؤية استراتيجية لتحسين وضع الميزان التجاري عن طريق تغيير هيكل الصادرات وتحسين مكوناته لصالح الصادرات المصنّعة والنصف مصنّعة.
- وجوب النظر إلى منظومة التصدير باعتبارها منظومة متكاملة وعمل دراسات وبحوث علمية للاستفادة من تجارب دول سبقتنا، في هذا المجال، والأخذ بعين الاعتبار نتائج البحوث والدراسات والندوات التي كرست لهذا القطاع.
- الاهتمام بالتصدير وتحسين نوعيته وعمل تغيرات على السلع المصدرة كمواد خام لخلق قيمة مضافة بالإضافة الى الاهتمام بالعنصر البشري من خلال تحسين جودة التعليم مع التركيز على المعاهد الفنية والمهنية لتواكب متطلبات سوق العمل.
- الاهتمام بقطاع الخدمات وخصوصاً خدمات الموانئ والمطارات والملاحة الدولية بالإضافة إلى قطاع السياحة.
- تسهيل إجراءات التصدير وتبسيطها وتوحيد معاملاتها والعمل بقانون الاستثمار الجديد ومحاربة شبح الفساد.
- وضع قيود على استيراد السلع الكمالية ومنح مزايا لواردات المدخلات الصناعية والسلع الرأسمالية المنتجة والمواد الخام اللازمة للتصنيع.

قائمة المراجع:

[1] كرم، انطونيوس (1989). اقتصاديات التخلف والتنمية، مركز الإنماء القومي، بيروت: دار الهدف للطباعة والنشر.

[2] البعلبكي، منير(1991) الميزان التجاري، موسوعة الموارد. موسوعة شبكة المعرفة الريفية، مؤرشف من الأصل، في 30 مارس 2020، اطلع عليه بتاريخ 20 مايو 2018.

[3] خليل، سامي (1994)، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، الكويت: جامعة الكويت.

[4] فرجاني، نادر (2000)، غياب التنمية في الوطن العربي، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

[5] حاتم، سامي عفيفي (1986)، محاضرات في التجارة الخارجية، بيروت: الدار المصرية اللبنانية.

[6] زين الدين، صلاح (2000)، اقتصاديات التصدير والمناطق الحرة، القاهرة، دار النهضة العربية.

[7] رشيد، عبدالوهاب حميد (1984)، التجارة الخارجية وتفاقم التبعة العربية، بيروت: معهد الانماء.

[8] فرجاني، نادر (2000)، غياب التنمية في الوطن العربي، الطبعة الثانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

[9] سيف، غالب حسين (2014)، سياسة تنمية الصادرات وأثرها في ميزان المدفوعات. رسالة دكتوراه غير منشوره، كلية الاقتصاد، جامعة عدن، اليمن.

[10] عبدالرزاق، محمود (2011)، الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، القاهرة: الدار الجامعية.

[11] هاشم، إسماعيل محمد (1985)، مذكرات في النقود والبنوك، الإسكندرية: دار الجامعات المصرية.

[12] جواس هيثم قاسم (2017)، أثر دعم المشتقات النفطية على الموازنة العامة في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة عدن، اليمن.

[13] وزارة التخطيط والتعاون الدولي، كتاب الإحصاء السنوي لعدد من السنوات، اليمن: الجهاز المركزي للإحصاء.

[14] الصاوي، عبد الحافظ (2004)، التجربة الكورية، الكويت: مجلة الوعي الاسلامي، العدد 453.

[15] البنك المركزي اليمني (2010)، التقرير السنوي.

[16] صندوق النقد الدولي (2015)، التقرير السنوي.

RESEARCH ARTICLE

Yemeni Trade Balance Deficit - Causes and Remedies

Ghaleb Hussain Jawas [1,*] and Saleh Ali Fadel Al-Salahi [2]

[1] *Dept. of International Economy, Faculty Economics and Political Science, University of Aden, Aden, Yemen*
[2] *Dept. of Tourism economy, Faculty of Economics and political science, University of Aden, Aden, Yemen*

***Corresponding author: Ghaleb Hussain Jawas; E-mail: Ghalib.hussain.econ@aden-univ.net**

Received: 10 June 2023 / Accepted 26 June 2023 / Published online: 30 June 2023

Abstract

The study aims to identify the trade balance as one of the important balances that all countries of the world seek to improve its composition through increasing exports, improving their quality, and limiting imports with a change in its composition in favor of exported industrial inputs. The trade balance also expresses the difference between exports and imports during a full year, as it indicates if the country has a surplus in its trade balance or a deficit in its foreign trade. From this point of view, this study deals with estimating and measuring the volume of foreign trade, especially that Yemen is located within the group of low-income developing countries, as it possesses non-independent economic resources. The most important results of this study indicate that the Yemeni trade balance fluctuated during the period (2000-2015) between a surplus and a deficit, as it was positive for the period (2000-2006), but it declined in subsequent years, turning the surplus into a deficit for several reasons, including: The quantitative decline in the volume of exports of oil and gas as raw commodities subject to their prices, this negatively affected the export component based on unprocessed raw materials whose prices are characterized by instability. Non-oil exports did not witness significant interest from government authorities, whether agricultural or industrial, which led to an imbalance in the trade balance, accompanied by the lack of a strategic national plan. For export And setting near and far goals to move the wheel of non-oil exports, and work to extract the latent wealth that our country abounds with.

Keywords: Trade balance deficit, Yemeni trade balance, Balance of Payments.

كيفية الاقتباس من هذا البحث:

جواس، غ. ح. والصلاحي، ص. ع. ف.، (2023). عجز الميزان التجاري اليمني الأسباب والمعالجات. مجلّة جامعة عدن الإلكترونيّة للعلوم الانسانيّة والاجتماعية، 4(2)، ص384-399. https://doi.org/10.47372/ejua-hs.2023.2.264

حقوق النشـــر © 2023 من قبل المؤلفين. المرخص لها EJUA، عدن، اليمن. هذه المقالة عبارة عن مقال مفتوح الوصول يتم توزيعه بموجب شروط وأحكام ترخيص Creative Commons Attribution (CC BY-NC 4.0).